

وزارة الصناعة والتجارة

قرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٥

بشأن اعتماد تعديل فني على مواصفة قياسية خليجية
خاصة بقطاع النفط والغاز والمعتمدة كمواصفة قياسية وطنية

وزير الصناعة والتجارة:

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٤ بالتصديق على وثيقة تأسيس منظمة التجارة الدولية،

وعلى القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المواصفات والمقاييس، المعدل بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢٥،

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المواصفات والمقاييس الصادرة بالقرار رقم (١٥٥) لسنة ٢٠١٧،

وعلى اللائحة الداخلية لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعتمدة في الاجتماع الأول للجنة الوزارية لشئون التقييس لدول مجلس التعاون في مدينة مسقط بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٩،

وعلى قرار المجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه السنوي المنعقد بتاريخ ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٢٥ بشأن الموافقة على اعتماد تعديل فني للمواصفة القياسية الخاصة بقطاع النفط والغاز،

وعلى قرار اللجنة الوطنية للمواصفات والمقاييس في اجتماعها الثاني والستين المنعقد بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٢٥ بالموافقة على اعتماد تعديل فني للمواصفة القياسية الخاصة بقطاع النفط والغاز،

وببناءً على عرض وكيل الوزارة،

قرر الآتي:
المادة الأولى

يعتمد التعديل الفني على المواصفة القياسية الخليجية الخاصة بقطاع النفط والغاز رقم "Amd GSO ISO 11961-3:2018/1:2025" صناعات البترول والغاز الطبيعي- أنابيب الحفر المصنوع من الصلب"، والمعتمدة كمواصفة قياسية وطنية.

المادة الثانية

على وكيل الوزارة والمعنيين - كُلُّ فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لناريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير الصناعة والتجارة
عبد الله بن عادل فخرو

صدر بتاريخ: ٨ جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ

الموافق: ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥ م